الفصل الثاني: النظام النقدي

يختلف استخدام النقود من طرف الجمهور باختلاف طبيعة كل مجتمع الذي وجد فيه وكذا اختلاف النظام الاقتصادي المتبع، والقواعد التي تنظم الهيكل الاقتصادي فيه، ونتاجا لهذا الهيكل الاقتصادي فإن النظام النقدي سيكون تابعا له ويحمل خصائصه، ولذا سيكون مختلفا من نظام لآخر.

المبحث الأول: تعريف النظام النقدي

وعلى العموم فإن النظام النقدي هو "مجموعة الترتيبات التي يعبر الناس من خلالها عن قيَّم السلع والخدمات «أو هو "تحديد وحدة التحاسب النقدي أو العملة، وكيفية تداولها ومدى قوتها في الإبراء، وأنواع النقود المقبولة في التداول، وعلاقة كل نوع منها بالأنواع الأخرى، وضوابط إصدار هذه النقود، وعلاقتها بالنقود المتداولة في الدول الأخرى" ويمكن تعريفه على أنه مجموعة قواعد وإجراءات ووسائل ومؤسسات وتشريعات تحكم أو ترتبط بالجانب النقدي خلال فترة معينة، وعليه يتكون النظام النقدي من:

أ- النقود التي يستخدمها في التعامل بأشكالها المختلفة،

ب- الأساس الذي يتم الاستناد إليه في إصدار النقود والتعامل بها،

ج- القوانين والأنظمة التي تحكم إصدار النقود والتعامل بها،

د- المؤسسات التي تتولى مهمة إصدار النقود وتوليدها وإدارتها وتنظيم عرضها.

يختلف تعريف النظام النقدي على المستوى المحلى عنه على المستوى الدولي فعلى المستوى الدولي يمثل مجموعة العلاقات النقدية الدولية المنبثقة عن التجارب العملية والاتفاقات الدولية، التي يتواجد في ظل وسيلة أو وسائل دفع تقبل في تسوية الحسابات الدولية أو ما يسمى السيولة الدولية.

عرِّف النظام النقدي الإسلامي بأنه" النظام الخالي من الفائدة البنكية وتسانده مبادئ الشريعة الإسلامية كتقاسم المخاطرة، وحقوق الأفراد وواجباتهم، وحقوق الملكية وحرمة العقود، ويغطي تكوين رأس المال، وأسواق رأس المال وكل أنواع الوساطة المالية، كماعُرف النظام النقدي الإسلامي بأنه" مجموعة القوانين والإجراءات المنظمة والمنضبطة بالقواعد الإسلامية أو المستمدة من النصوص والقواعد الشرعية التي تصدر عن المؤسسات الحكومية الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية، لتتحكم بإصدار وضبط النقود المتداولة، وإلغاء النقود من التداول" فمكونات النظام النقدي الإسلامي هي:

1. النصوص الشرعية التي يستمد منها القوانين.
2. المؤسسة التي تعد مصدرا للنقود والقوانين.
3. القوانين والإجراءات المنظمة.
4. جميع النقود المتداولة في المجتمع في وقت معين.
5. الاحتياطي النقدي وهو ما يتوفر من عملة أجنبية وذهب لدى المصرف المركزي والمصارف التجارية والصرافين.
6. الأسواق المالية والنقدية الإسلامية.

الفرع الثاني: عناصر النظام النقدي

يتميز النظام النقدي بثلاث خصائص هي:

أولا: نظام مركب:

يتركب النظام النقدي من ركنين الأول يعتبر الأساس في النظام النقدي ألا وهو القاعدة النقدية وتسمى أيضا بقاعدة القيم، فهي الأساس الذي يستند إليه النظام النقدي لتحديد قيمة

النقود المتداولة[1]، والوظيفة الأساسية لها هي المحافظة على القيمة الاقتصادية للنقود، وحتى تقوم النقود بوظائفها باعتبارها وسيطا للتبادل ومخزنا للقيم، كما أن تحقيق الغاية يعد معيارا لجودة النظام النقدي، أما العناصر الثانوية التابعة للقاعدة النقدية فأهمها وحدة النقد الرسمية المستخدمة في الحسابات النقدية، وتمتاز بصفتين أساسيتين الصفة القانونية المتمثلة في تدخل الدولة بإعطائها قوة إبراء مطلقة في الوفاء بالالتزامات حيث يقبلها الجميع في المعاملات، والصفة النهائية حيث لا يمكن تحويلها لنوع أخر من النقود.

ولا يشترط تلازم الصفتين للنظام النقدي، ففي مرحلة النقود الورقية النائبة كانت هذه الأوراق لها صفة القانونية لكن لم تكن لها صفة النهائية إذ يمكن تحويلها إلى ذهب عند الطلب، وتختلف صفة النهائية من نظام نقدي لأخر، وقد تطور الأمر في ظل نظام قاعدة النقد، فلم تعد العلاقة تنحصر بين القاعدة النقدية والنقود القانونية الأساسية، وإنما بين النقود ومختلف أدوات الدفع، فالنقود القانونية تمثل قمة السيولة، أما أدوات الدفع الأخرى فهي تتمتع بدرجات متفاوتة من السيولة، وسوف تتحول خلال دورة النشاط الاقتصادي إلى نقود أساسية والمهم هو تمتع النظام النقدي بخاصية التناسق بين مختلف عناصره.

ثانيا: نظام اجتماعي

نشأت الأنظمة النقدية في مجتمعات إنسانية مختلفة، وبالتالي فإنها متشعبة بتقاليد هذه المجتمعات "فالنظام النقدي في الاقتصاد الرأسمالي يختلف بالضرورة عن النظام النقدي في الاقتصاد الاشتراكي أو في اقتصاد يتمتع بالقيم الإسلامية، فالنقود والمؤسسات النقدية والعلاقات النقدية لا يمكن أن تتماثل بين نظام نقدي وآخر كما أن سلوكيات الأفراد اتجاه النظام النقدي هي التي تحدد مدى صلاحية النظام النقدي، وبناء عليه فإن تطبيق نظام نقدي لا يتلاءم مع تقاليد المجتمعات لن يجدي شيئا، بل سيلفظ هذا النظام، بالإضافة إلى أن تطبيق نظام نقدي

(1) أحمد فريد مصطفى وآخرون، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص43.

يتلاءم وطبيعة المجتمع سوف يجعله أكثر واقعية، وذو كفاءة، وعلى هذا الأساس فإن النظام النقدي الأصلح لمجتمعاتنا هو الذي يحترم مبادئ الشريعة الإسلامية.

ثالثا : نظام تاريخي

بما أن النظام النقدي يتكون في بيئة اجتماعية، سيكون قديما قدم المجتمع، كما أنه سيتطور بتطور ذلك المجتمع، ولذلك مَّر المجتمع الإنساني بعدة أنظمة نقدية وعليه فما وصلنا إليه الآن هو نتاج التطور الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي وبصفة عامة فالنظام النقدي هو نظام اجتماعي تطور مع تطور المجتمع إن النظام النقدي هو نتاج الظروف السائدة في فترة معينة "يتطور بتطور وتغير النظام الاقتصادي والاجتماعي وعادة ما يكون سببا في تغير هذه الظروف بل شرطا في تكوينها، وهذا التغير لا يكون عفويا، بل نتيجة طبيعية للتوافق بين البيئة الاقتصادية والظواهر النقدية، لغرض المحافظة على الأهداف الرئيسية للنظام السائد".

الفرع الثالث: تطور الأنظمة النقدية

تطورت الأنظمة النقدية بتطور النقود بداية من النقود المعدنية حتى ما نحن عليه اليوم، ويمكن ذكر الأنظمة تسلسليا حسب تطورها كما يلي:

أولا: النظام المعدني

النظام المعدني هو النظام الذي تكون وحدة التحاسب النقدية فيه مقدرة بنسبة معينة من سلعة واحدة (نظام المعدن الواحد) أو بالنسبة لأكثر من سلعة (نظام المعدنين). تنافست الفضة والذهب كقاعدة للنقد السلعي قبل القرن التاسع عشر أما قبله فقد سارت بعض الدول على نظام المعدنين كفرنسا والولايات المتحدة ,وعلى العموم فقد استقر الأمر على قاعدة الذهب خلال الفترة من سنة 1875 إلى سنة 1914, ليس فقط كنظام نقدي محلي بل كان أساس

للعلاقات النقدية العالمية ,واستمر العمل به محليا في الولايات الأمريكية المتحدة حتى سنة1934 ,والعمل بشكل من أشكاله حتى15 أوت 1971.

ففي ظل نظام المعدن الواحد يكون أساس الوحدة النقدية معدنا واحدا، فإذا اعتمدت الدولة الذهب فهي تتبنى نظام قاعدة الذهب وهو ما كان سائدا، وإذا اعتمدت الفضة فهي تتبع نظام قاعدة الفضة, وقد عرفت بعض الدول هذا النظام نظرا لوجود كميات قليلة من الذهب ,ثم تخلت عنه بعد اكتشاف مناجم الذهب في استراليا سنة 1841وفي كاليفورنيا سن 1847 .

نظام المعدن الواحد

في ظل نظام الذهب تكون قيمة الوحدة النقدية مساوية لقيمة ما تحتويه من ذهب فتكون القوة الشرائية لوحدة النقد مساوية للقوة الشرائية لذلك المقدار الثابت من الذهب الذي تحتويه القطعة الذهبية ، وقد تم العمل بنظام الذهب في أشكال عدة هي أولا نظام المسكوكات الذهبية وهو الشكل الأول لقاعدة الذهب حيث تم التداول بالمسكوكات الذهبية ,وهي عبارة عن قطع نقدية ذهبية يتم تداولها بمفردها أو إلى جانب الأوراق النائبة ,التي تقبل الإبدال بالذهب وفق سعر محدد قانونا , ولتشغيل هذا النظام يجب توافر الشروط التالية:

- تحديد نسبة ثابتة بين وحدة النقد المستخدم وكمية معينة من الذهب بموجب قانون.
- الاعتراف للأفراد بحرية سك النقود بتكلفة طفيفة
- قابلية أنواع النقود الأخرى للصرف بالسعر القانوني المسكوكات الذهبية
- القوة الو فائية الغير محدودة للنقود حيث تقبل في جميع المبادلات
- حرية استيراد الذهب وتصديره

وإذن فان الشروط التي قام عليها هذا النظام يمكنها أن تحقق الإدارة التلقائية للنقود، وبشكل خاص حرية سك النقود، وهذا من خلال المساواة الدائمة بين قيمة الذهب وقيمة النقد ,كما أنها تنسجم مع مذاهب الحرية الاقتصادية السائدة آنذاك ,وتساهم حرية استيراد الذهب وتصديره في ثبات سعر الصرف بين مختلف الدول المتعاملة بهذا النظام ,ويحقق هذا النظام عدة مزايا

- ,تساوي قيمة الذهب مع قيمة النقد, فكلما ارتفعت قيمة الذهب لجأ الأفراد إلى سك معدن الذهب ليهم في شكل حلي أو عيره والعكس مما يحقق الإدارة التلقائية للنقود .
- ثبات مختلف أسعار الصرف بين مختلف الدول المتعاملة بهذا النظام نظرا لحرية دخول الذهب وخروجه.

ساعد هذا النظام على تطور التجارة الدولية حيث تضاعف حجم المبادلات الدولية بمقدار عشر مرات خلال فترة سريانه (1850 -1914)

نظام السبائك الذهبية

نظرا إلى زيادة نفقات الحرب العالمية الأولى(1914) وحاجة الدول إلى مزيد من النقود لتغطيتها تخلت دول العالم عن المسكوكات الذهبية لمحدودية كميات الذهب المتوفرة فسحبتها من التداول , وأصدرت عوضا عنها نقودا ورقية ومعدنية إلزامية ,وحاولت أن تعود إلى هذا النظام بعد الحرب إلا أنها لم تتمكن من ذلك للحجم الكبير من الأوراق النقدية التي أصبحت متداولة ,وتعرضت اقتصاديات دول العالم للتضخم النقدي فعاد العالم إلى نظام جديد هو نظام السبائك الذهبية وهي عبارة عن قطع ذهبية ,لا تجعل من الذهب عملة متداولة ولكن اكتفت بربط العملة المتداولة بمقدار معين من الذهب الموجود في خزائن البنك المركزي, وهي غير قابلة للاستبدال به ,وقد يكون الغطاء الذهبي لهذه الأوراق كاملا ونسبيا حسب نظام الإصدار المعمول به.

فالانتقال إلى هذا النظام كان يهدف إلى تقليل استخدام الأفراد للنقود الذهبية من خلال اشتراط توفر المبلغ الكافي لشراء سبيكة محددة الوزن من السلطات النقدية ,مما قصر عملية إبدال النقود الورقية بالذهب في فرنسا على فئات الأمراء والنبلاء والصيارفة ,وجعل السلطات النقدية لم تعد في حاجة إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من الذهب لقلة الطلب عليها وقلل من اكتناز الذهب لدى الإفراد لصعوبة حصولهم على المبالغ الكافية لشرائه.

نظام الصرف بالذهب

في هذا النظام لا ترتبط عملة بلد ما بالذهب مباشرة، وإنما ترتبط عملتها بعملة دولة أخرى تسير على نظام الذهب، فتكون الدولة الأولى تابعة والثانية متبوعة، وفي المقابل تحتفظ الدولة التابعة بسندات أجنبية للبلد المتبوع كغطاء لعملتها في التداول الخارجي، وظهر هذا النظام خاصة بين الدول المستعمرة والدول التي استعمرتها كالهند ومصر بالنسبة لعلاقة عمليتهما بانجلترا. ويشترط لقيام هذا النظام:

- تحديد نسبة قانونية بين وحدة نقد الدولة التابعة ووحدة النقد المرتبطة بالذهب في الدولة المتبوعة.
- تعهد السلطة النقدية بإبدال الأوراق النقدية بأوراق نقد أجنبية بسعر محدد
- احتفاظ السلطة النقدية بكمية كافية من النقد الأجنبي لتحويل النقود المحلية عند الطلب

وينطوي هذا النظام على مساوئ كثيرة منها خاصة تكريس تبعية الدول التابعة للدول المتبوعة حيث تتصرف في اقتصادها وسهل عملية انتقال أموالها إلى الدول المتبوعة إضافة لتعرض عملة البلد التابع لمخاطر تقلب عملة الدول المتبوعة وتقلبات ميزانها الخارجي. يحقق نظام الذهب المزايا التالية:

- الذهب عملة عالمية لقبولها في كل أرجاء العالم، وتقود إلى استقرار مستويات الأسعار العالمية في الأمد الطويل، وهي من أهم مزايا تطور التجارة الدولية واتساع حركة رؤوس الأموال , ولولا تعمد الحكومات الحد من تنقلات الأفراد وفرض الضرائب على السلع ,فانه سيتم توزيع الموارد بين دول العالم عند نفس الكفاءة التي تتحقق داخل البلد الواحد.
- يحول نظام الذهب دون التقلبات الحادة في قيمة العملة المحلية ,إذا يؤدي عمله ذاتيا دون الحاجة إلى تدخل الحكومات ,وهي الميزة التي لم تستطع النظم النقدية الحديثة تحقيقها لصعوبة الحصول على المعلومات الكافية والمطلوبة لاتخاذ السياسات النقدية المناسبة لضمان سير عمل الاقتصاد ,وبتحقيق هدف الاستقرار الذاتي لا يبقى على الدولة سوى ضمان لأمن وتطبيق القانون وتوفير الخدمات العامة ,وهي مهام الدولة الحارسة أو غير المتدخلة و وقد استطاع النظام الذهبي ضمان الاستقرار وسهولة تحديد سعر الصرف ,ومما ساعد على تحقيق التوازن الداخلي والخارجي حيث سادت حالة استقرار نسبي لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الفائدة السائدة.

ورغم هذه المزايا تعتري نظام الذهب نقائص منها عدم استقرار لأسعار بسبب اكتشاف الذهب في دول مختلفة تستفيد من تحقيق الفائض لصالحها على حساب الدول الأخرى ,كما أن نظام الذهب قد يقف عائقا أمام التوسع الاقتصادي الذي يمكن أن يكون أسرع من معدل زيادة الذهب .

ثانيا: نظام المعدنين

في ظل هذا النظام تحدد قيمة الوحدة النقدية بالنسبة لمعدنين هما الذهب والفضة حيث نجد في التداول مسكوكات فضية وأخرى ذهبية مع وجود نسبة قانونية بينهما تحددها الدولة، يتطلب قيام نظام المعدنين توفر الشروط التالية:

- تعريف وحدة النقد بوزن معين من كلا المعدنين، كما يترتب على ذلك إنشاء علاقة قانونية بين قيمة الذهب وقيمة الفضة، وكانت النسبة القانونية بين الدولار الفضي والدولار الذهبي تعادل(16:1) في النصف الأول من القرن التاسع عشر
- الاعتراف للمسكوكات المصنوعة من المعدنين بقوة وفائية غير محدودة

ورغم أن هذا النظام كان معمولا به منذ اكتشاف النقود المعدنية ,إلا انه لم يستطع أن يعمر طويلا خلال الفترة الأخيرة ,نظرا إلى اختلافات بين الدول في تحديد النسبة بين الذهب والفضة ,ففي كل مرة كان الأفراد يفضلون التعامل بأحد المعدنين دون الأخر ,بفعل قانون "جريشام" الذي مفاده أن العملة الجيدة وهي التي تكون قيمتها التجارية اكبر من قيمتها القانونية تطردها العملة الرديئة من التداول ,فلجأت بعض الدول لتعديل هذه النسب ,وجعلت من الذهب نقدا أساسيا والفضة نقدا مساعدا في محاولة لإنقاذ هذا النظام, وتحول نظام المعدنين إلى ما يسمى بنظام المعدنين الأعرج ,الذي يفرض في التداول ثلاثة أنواع من النقود

- نقود ذهبية تتمتع بالقوة الو فائية غير المحدودة
- نقود فضية تتمتع بالقوة الوفائية غير المحدودة لكن ليس لها حرية الضرب
- نقود فضية خفيفة لا تتمتع بحرية الضرب كما أن قوتها الوقائية محدودة

يرى أنصار نظام المعدنين انه الأفضل للخصائص التالية:

- أن نظام المعدنين يستطيع تحقيق ثبات شرط التعادل بين قيمتي الذهب والفضة و سواء بتدخل أفراد بزيادة عرض كمية النقود التي قلت في السوق فارتفع سعرها بسعر ما لديهم من معدن إلى نقد حتى يعود إلى قيمته التعادلية، كما تستطيع السلطات النقدية تعديل النسبة القانونية بين قيمة المعدنين وتعيدها إلى التعادل مرة أخرى مع النسبة السوقية لهما مما يضمن استقرار هذا النظام.

- أن نظام المعدنين أفضل من نظام المعدن الواحد لان استخدام المعدنين يزيد من حجم القاعدة النقدية ويصبح العرض الكلي للنقود أكبر في ظل هذا النظام في حالة نظام المعدن الواحد مما يحقق حاجة الأفراد والاقتصاد للنقود
- استخدام المعدنين في التداول يضمن الثبات النسبي للقوة الشرائية للوحدة النقدية اكبر مما يتوافر في ظل نظام المعدن الواحد

وفي مقابل هذه المزايا ,فان أهم عيوب نظام المعدنين تتمثل في صعوبة استمرار نسبة التعادل بين المعدنين التي تحددها الحكومة في السوق ,وحتى لو تمكنت من ذلك في نفس الدولة ,فإنها لا تضمن ثباتها في الدول الأخرى مما يؤدي إلى تصدير المعدن الذي أصبحت قيمته اقل في الداخل مقارنة بقيمته في الدول الأخرى

ثالثا: نظام النقد الورقي الإلزامي

في ظل هذا النظام انفصلت العلاقة بين وحدة النقد الورقي المتداولة وبين ما كانت تمثله من ذهب في ظل نظام الذهبي السابق ذكره، ولم يعد لاحتياطي الذهب لدى سلطات الإصدار دور في تحديد حجم المعروض النقدي الذي أصبح مرتبطا بحجم النشاط الاقتصادي للدولة ويتمتع بقوة الإبراء يستمدها من القانون الذي تصدره الدولة.

ساد النظام الذهبي في معظم دول العالم وكانت السلطات النقدية توفر الشروط التي يقوم عليها هذا النظام، وبذلك تحققت الإدارة التلقائية للنقود إلى غاية 1914 ,حيث أوقفت مختلف الدول العمل بالنظام الذهبي لتتمكن من تمويل نفقات الحرب.

بعد الحرب العالمية الأولى لم تتمكن الدول العودة إلى النظام الذهبي إلى الأسباب التالية

- الإفراط في إصدار النقود الورقية لتمويل نفقات الحرب إلى تسبب في ضعف العلاقة بين الكمية المصدرة من هذه النقود والتغطية المعدنية، مما أدى إلى استحالة عملية إبدال النقود بالذهب لان كميته لم تكن كافية لذلك.
- أدى استخدام الاحتياطي الذهبي في شراء المعدات الحربية من الدول الأخرى إلى انخفاضه، وبالتالي تعذر العودة إلى هذا النظام

وقد أصبح من المعترف به أن تحديد الكمية المصدرة من النقود الورقي يجب أن يشكل جزءا من السياسة الاقتصادية للدولة ,وبالضبط السياسة النقدية , والحكومة عندما تأخذ على عاتقها تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد فلا يمكنها أن تقبل ببقاء الارتباط الكامل بين كمية النقود المتداولة ,والاحتياطي النقدي الذهبي ,مما قد يعرض البلاد إلى أزمات انكماش او تضخم نقدي لا سيما وان تغيرات هذا الاحتياطي النقدي كثيرا ما تكون خارجة عن إرادة الدولة , بل وخاضعة للمضاربات في أحيان كثيرة . وهكذا فقد ألغيت قابلية إبدال معظم النقود الورقية بالذهب في منتصف الثلاثينات –بعد أزمة الكساد الكبير وظهور المدرسة الكينزية وفشلت بعض محاولات بعض الدول في العودة إلى قابلية إبدال عملاتها بالذهب بينما استمر إبدال الدولار الأمريكي بالذهب إلى أوت1971 .

يمتاز هذا النظام بمرونته في عرض النقود خلافا للنظام الذهبي، إلا انه تعرض لانتقادات حادة تمثلت خاصة في:

- لا يستطيع هذا النظام ضمان الاستقرار في أسعار الصرف بشكل آلي كما كان يحصل في قاعدة الذهب مما يتعين عل السلطات النقدية بذل جهد أكبر لتقليل خطر الفوضى في المعاملات المالية والدولية من خلال السياسة النقدية.
- خطر إفراط في إصدار النقود وما يترتب عليها من تضخم نقدي ذلك أن نظام النقد الورقي الإلزامي يحمل في طياته إغراء قويا نحو الإفراط في الإصدار، وخاصة بعد أن أصبحت القواعد الضابطة له على درجة عالية من المرونة ,

والدليل على ذلك فترات التضخم النقدي في ظل هذا النظام وما جره من أثار اقتصادية وسياسية و اجتماعية سيئة, مما زاد من أهمية السياسة النقدية كوسيلة فعالة في النشاط الاقتصادي.